في مؤتمر صحافي بمناسبة استضافة الديوان للدورة الـ11 للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

العدساني: قانون الرقابة منح «المحاسبة» صلاحيات كبيرة للمحافظة على المال العام

كتب بدر الهديان

قال رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني ان قانون الرقابة المعمول به في ديوان المحاسبة من القوانين المتقدمة عالميا والشاملة اذ منح الديوان صلاحية كبيرة نحو المحافظة على المال العام.

وأكد العدساني في مؤتمر صحافي أمس بمناسبة استضافة فعاليات الدورة الـ«11» للجمعية العامة والاجتماعين «48و49» للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الارابوساي» الاسبوع المقبل حرص الديوان على «الحيادية والاستقلالية» من خلال اداء عمله الرقابي وفق ما منحه القانون رقم 30 لسنة 1964 بشان انشاء ديوان المحاسبة الكويتي.

وحول صلاحية احالة الجهات الحكومية المخالفة الى النيابة اوضح ان المشرع «حرص على استقلالية الديوان وفق النظام الاداري المعمول في البلاد» مبينا ان كثيرا من القضايا المرفوعة لدى النيابة يتم فيها الاستشهاد بتقارير ديوان المحاسبة.

ولفت الى حساسية تلك الصلاحية اذ «سيفقد الديوان مصداقيته في حال خسارته احدى القضايا الشائكة لدى المحاكم المختصة» الامر الذي سينعكس على حيادية الديوان واستقلاليته ومكانته المهمة على مستوى الدولة.

واشار الى ان الديوان بإمكانه

■ الكثير من القضايا المرفوعة لدى النيابة يتم فيها الاستشهاد بتقارير ديوان المحاسبة

العدساني متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

ان يشارك في اعداد المذكرة القانونية المحالة الى النيابة او ان يشارك في قضية الدعوة الى المحكمة بعد ان يطلع عليها ويقرها.

وحول استضافة الجمعية العامة لمنظمة «أرابوساي» قال العدساني ان الجهات المشاركة في هذا الحدث ذات مستوى عال في مجال الرقابة والمحاسبة المالية حيث تشارك منظمات وهيئات اقليمية وعربية وعالمية منها الامانات العامة لدى كل من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي اضافة الى الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

واضاف ان من المنظمات المشاركة ايضا الامانة العامة للمنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «انتوساي» التي تتخذ من النمسا مقرا لها والامانة العامة للمنظمة الافريقية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «افروساي» ومقرها الكاميرون وممثلين عن مبادرة تنمية «انتوساي» ومقرها النرويج فضلا عن ممثل عن البنك الدولي والبنك الاسلامي للتنمية الى جانب مشاركة دواوين المحاسبة العربية وعددها 19.

واشار الى ان ممثلين من عدد من الجهات الحكومية المحلية ستشارك في الفعاليات ومنها وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وجهاز متابعة الاداء الحكومي والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ولجنة المناقصات المركزية وادارة الفتوى والتشريع وديوان الخدمة المدنية وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وبالنسبة الى اهمية استضافة الكويت لهذا الحدث ذكر العدساني ان لدى ديوان المحاسبة «علاقات وثيقة» مع نظرائه من دواوين واجهزة الرقابة حول العالم لا سيما العربية منها موضحا ان اقامة اجتماعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة للمنظمة في البلاد يعزز دور الديوان الرقابي نحو مزيد من الحماية والصيانة للمال العام «ويعد فرصة كذلك نحو تبادل التجارب والخبرات».

■ لدى الديوان «علاقات وثيقة» مع نظرائه من أجهزة الرقابة حول العالم لا سيما العربية

وثمن حضور الوفود العربية للمشاركة في الفعاليات رغم مرور بعض البلدان العربية بأوضاع سياسية غير مستقرة الامر الذي يعطي «الديوان دافعا لربط الدواوين العربية بعضها ببعض بصور اكبر وتعزيز دور منظمة «ارابوساي» اكثر».

من جهته قال مدير ادارة المنظمات الدولية في الديوان فيصل الانصاري ان اجتماعات المجلس التنفيذي والجمعية العامة لمنظمة «ارابوساي» تقام لأول مرة في الكويت حيث جاء هذا القرار بعدما اقرت الجمعية العامة للمنظمة في اجتماعها عام اكتوبر عام 2010 استضافة الكويت لهذا الحدث.

واضاف الانصاري ان عدد المشاركات تصل الى اكثر من 120 مشاركة وسيعقد اجتماع المجلس التنفيذي الـ «48» يوم 23 من يونيو الجاري على ان يعقد في اليوم الذي يليه اجتماع تتلى فيه قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي للمصادقة عليها. وذكر ان في الـ25 من يونيو ستفتتح الجمعية العامة الـ«11» لمنظمة «ارابوساي» اجتماعاتها على ان يشهد اليوم الذي يليه عقد جلسات متخصصة لمناقشة الموضوعات الفنية ومنها دور الاجهزة الرقابية في مراجعة الحسابات الختامية للدولة ودورها في تطبيق التعاملات الالكترونية فضلا عن دورها في تطوير النظام المالي الحكومي.

وافاد بأن يوم 27 من يونيو سيكون ختام اجتماعات الدورة والمقرر ان يشهد اصدار توصيات الجمعية وكلمات الاجهزة الاعضاء في «ارابوساي» والهيئات والمنظمات الدولية الاقليمية المشاركة فضلا عن عقد الاجتماع الـ«49» للمجلس التنفيذي في تشكيلته الجديدة.

وتأسست المنظمة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «ارابوساي» عام 1976 بصفتها احدى مجموعات العمل الاقليمية السبع التي تندرج ضمن مظلة المنظمة الدولية لهيئات الرقابة المالية العليا «الانتوساي» وتهدف الى النهوض بمهام الرقابة المالية للدول الاعضاء وزيادة تنمية اطر التعاون المهني والفني بين الاجهزة الاعضاء.

جانب من المؤتمر

جانب من الحضور (تصوير: أحمد الهلهل)

قائمة المهنة تحتفل بفوزها

قائمة «المهنة» تفوز في انتخابات مجلس إدارة الجمعية الصيدلية

اكتسحت قائمة «المهنة» المدعومة من قبل الدكتور طارق الحبيب انتخابات الجمعية الصيدلية الكويتية، حيث كانت الانتخابات تنافسية بين المجموعات الثلاث على عضوية مجلس الإدارة، مع العلم أن الانتخابات قد شارك فيها 15 مرشحا وزعوا على قوائمهم وهي «المستقبل والصيدلة والمهنة»، وقد شهدت الصناديق الانتخابية إقبالا جيدا حيث قام الصيادلة بممارسة حقهم الانتخابي ليصل من خلال أصواتهم مجلس إدارة قادر على تلبية متطلباتهم، والسعي الحثيث للرقي بهذه المهنة وتحقيق كل ما يصبو إليه من شؤون مالية وتقنية وشدوات علمية عالمية ومن إيفاد وغيره الكثير، وقد تم فض الصناديق وأعلنت النتائج حيث توج يوسف الرويح كرئيس لمجلس الإدارة وعبد المحسن الجعيدي أمينا عاما وهنادي بارون أمينا للصندوق وفرح الصادق عضوا.

■ الحبيب: نعتز بثقة الصيادلة وسنواصل العمل لتحقيق جميع تطلعاتهم

وبهذه المناسبة قال الدكتور يوسف الرويح إن الجمعية الصيدلية الكويتية حققت على مدى السنوات الماضية وبإدارة « قائمة المهنة» نجاحات تذكر لها كإقرار الزيادات المالية للصيادلة، والسماح للصيادلة في القطاع الخاص بالعمل بأكثر من جهة، ومنح الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح الرئاسة الفخرية للجمعية، وترشيح الصيادلة لحضور مؤتمرات عالمية، وإنشاء لجنة وزارية عليا لرسم السياسات العامة للخدمات الصيدلانية، وإقرار هيكلة تسمح بإضافة برنامج الصيدلة السريرية، وزيادة نسبة المبتعثين من الصيادلة، هذه الإنجازات وغيرها الكثير من الزيادات والبدلات والمميزات الإضافية التي حصل عليها الصيادلة من خلال الجمعية يأتي حرصا منها للحفاظ على الصيادلة الكويتيين في القطاع الحكومي. وفيما يتعلق ببعض الاعتراضات التي حصلت أثناء الانتخابات أوضح الرويح أنه لا يحق لأي صيدلي الإدلاء بصوته وممارسة حقه الانتخابي إلا إذا كان مسددا جميع الالتزامات المالية للجمعية.

وختم مؤكدا أن «المهنة» اكتسحت الساحة الانتخابية للدورة الثالثة على التوالي مما يعكس الثقة الكبيرة التي تحظى بها القائمة في صفوف الصيادلة مبينا أن هذا الأمر يحمل القائمة والمجلس الجديد مسؤولية كبرى في العمل بكل جهد لتحقيق تطلعات الصيادلة الذين منحوهم الثقة، استمرارا لما قامت به الجمعية على مدى السنوات الماضية، شاكرا للجميع تلبية الدعوى وتأدية حقهم الانتخابي على أتم وجه، وواعدا الصيادلة بمزيد من الانجازات وبمستقبل أفضل يكون للصيادلة دور فاعل فيه، وداعيا المجلس الجديد ببذل قصارى جهده في إكمال المسيرة السابقة.

في لقاء مفتوح خلال زيارة نقابة الصحافيين لمكتبه

عبدالفتاح العلي: الجسد المروري يعاني من كارثة.. والحل بالقانون

كتب فارس العبدان

أكد الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء عبد الفتاح العلي في لقاء مفتوح خلال زيارة نقابة الصحافيين صباح أمس لمكتبه وجود كارثة في الجسد المروري، وكلما حاولنا علاج مشكلة وجدنا مشكلة أخرى أعمق، لافتا إلى أن الطرق هي نفس الطرق، لكننا استخدمنا أدوات الاستشعار التي لدينا لحل الأزمة المرورية التي تعاني منها البلاد، وأقمنا استراتيجية لأننا نحن الأقدر على معرفة المشكلة التي لدينا، فنحن لدينا مشكلة هندسية، ولدينا مشكلة القوانين، ولدينا مشكلة في أن مستخدمي الطرق بأكثر من لغة وأكثر من لهجة، ومن أجل تطويرهم وتثقيفهم وتوعيتهم نحتاج إلى كم هائل من المتخصصين.

وأضاف، لكي نضع حلا لهذه المشاكل قمنا بفرز أدوات الاستشعار في كل الكويت، فبتاريخ 20 ابريل عندما تسلمت الوكالة وزعت 20 عسكريا على ما يقارب 7 دوارات، لدراسة الحركة المرورية على تلك الدوارات وكم وافد يدخل عليها وكم مواطن كذلك يدخل عليها.

وزاد، من هذه الدوارات دوار الشيوخ، دوار الجوازات، دوار مخفر شرق ودوار صادق، وآخر بين عبد الله المبارك والجليب، والفحاحيل، وحاولنا أن نأخذ أكثر من دوار في أكثر من منطقة، من أجل أن نعرف الحركة المرورية، وجدنا أن نسبة دخول الدوارات 90 في المئة، 70 في المئة من الذين يستعملونها من الوافدين والـ30 في المئة كويتيون.

ولفت إلى أن هذه العملية تم إجراؤها على مراحل مختلفة من اليوم لم نأخذها فقط في الفترة الصباحية وقت الذروة، بل أخذناها في الأوقات المسائية وبعد الظهر، وبدأنا برصد بعض المواقع ذات الكثافة العالية جدا من المركبات، مثل جليب الشيوخ، والشويخ الصناعية، وشارع عمان وبنيد القار، وخيطان والفروانية والفحاحيل، وبدأنا برصد هذا الكم الهائل من المركبات وناخذ منهم عينات.

وأضاف: خلال فرز العينات وجدنا أن هناك أربعة أشياء من المفترض ألا تكون موجودة، أولاها وجدنا سائقا في بيت يعمل على سيارة ويقوم بتحميل ركاب، ووجدنا أناسا يقودون سيارات كبيرة وتاكسيا، ومن المفترض أن يكون معهم رخصة عامة، إلا أننا وجدنا معهم رخصة خاصة، ووجدنا كما كبيرا من العينات يقودون سيارات وليس لديهم رخص نهائيا، وزاد، هذه العينات مع النسب التي أتينا بها مع إحصائيات المخالفات، مع إحصائيات التنسيق والمتابعة، وتقارير الدوريات والهندسة والفحص الفني، وضعناها جميعها في جدول، على خريطة الكويت، وجدنا أن الجسد المروري مريض جدا، « مريض مريض لآخر درجة» مثل شخص « يمشي ويتوقف، يمشي ويتوقف». وأضاف، وجدنا كارثة، مشكلة حقيقية على الطرق، وبحثنا عن حل جذري لهذه المشكلة، وكانت البداية وهي مبدأ أساسي للحل « تطبيق القانون»، فركزنا على تطبيق القانون، بحيث أن كل شخص يستخدم ما هو مرخص له، فلا يجوز أن يكون مع شخص رخصة قيادة « سيكل» دراجة نارية ويقود بهذه الرخصة سيارة، ووجدنا أيضا كما هائلا من الرخص المزورة، وكلما حاولنا معالجة مرض ونتعمق في العلاج، ظهر لنا مرض آخر.

عبدالفتاح العلي مؤكدا القانون فوق الجميع

■ لدينا مشكلة في تعدد ثقافات مستخدمي الطرق ونحتاج عددا هائلا من المختصين للتوعية

■ قمنا بفرز أدوات الاستشعار في كل الكويت لقياس حركة الطرق وجنسيات مستخدميها

■ 70 في المئة من الذين يستعملون الطريق من الوافدين والـ30 في المئة من المواطنين

وأوضح أن المرور في الكويت مثل رجل لديه مرض ما كلما حاولنا علاج مرضه وجدنا الكثير من الأمراض المتداخلة « شربكة». فقلنا لابد أن نركز على تطبيق القانون والتأكيد على أهمية أن يحترم الناس القانون، مشددا على أن من لا يحترم القانون « لا مجال له عندي»، لافتا إلى أن المرور يحذر منذ شهرين الا يقود أحد سيارة بدون رخصة والبعض لا يزال يقود بدون رخصة، ومنذ شهرين نقول لا تحملوا ركابا لأن مهنتكم ليست سائقا، ويحملون ركاب، ونقول يا جماعة لديكم رخص خاصة ولا تقودون خلاطات أو وانيتات أو هاف لوري، ويقودون كل شيء.

وأضاف، هذه المخالفات جميعها أوقفناها، والأرقام تتضاءل، وأكثر كم من المخالفات المرورية ذات الكثافة، كانت قيادة مركبة بدون رخصة نهائيا، لم تكن رخصهم مسحوبة، لكن لم يكن لديهم رخص نهائيا، وهذا الكم كان كبيرا جدا ومنتشر هذا الأمر في كافة أنحاء الكويت.

وزاد، أخذت ربعي الضباط ونزلت على الدائري الأول وقلت لهم يا جماعة أخروا هذه الإشارة وقلنا خلينا نفتش من الساعة العاشرة إلى الحادية عشرة، ساعة واحدة فقط في وقت لا يعتبر وقت ذروة، واصطدنا 46 شخصا بدون رخصة، وتجرؤهم على قيادة سيارة بدون رخصة يعود إلى أن الدور الرقابي كان مفقودا. وأوضح أن في اليابان الشخص يدفع قرابة 500 دينار لكي يحصل على رخصة قيادة، لافتا إلى انه بسبب حاجة البعض للرخصة قام البعض بتزوير الأوراق الخاصة بالشؤون، والشهادات، واصطدنا كما هائلا من هؤلاء، وسحبنا كما هائلا من هذه الرخص، والآن بعد تطبيق القانون أي شخص يريد تغيير الكفيل لابد من كتاب من الكفيل بأن الشخص المذكور سنلغي إقامته لديه وبالتالي يتم إلغاء الرخصة، ووضعت شروط أي شخص يريد أن يستخرج رخصة بعد إلغاء إقامته لابد أن ينتظر على الأقل سنتين لاستخراجها.

وأشار إلى أن كافة القرارات التي اتخذت قامت على دراسة، فالجسد المروري أمراضه متشابكة، ولعلاجها كان لابد أن نشخص كل مرض، لكي نضع له العلاج، ونحن بدأنا فعليا في العلاج، ونسعى إلى مزيد من العلاج، لافتا إلى أن هناك فرقا تم تشكيلها، قرابة 18 فرقة وهذه الفرق فرق مدنية، معهم فحص فني ومهندسين، وإداريون، ودوريات وينتقلون من موقع لآخر، والدوارات التي أشرت إليها يوميا « عليها عمل» في السابق عندما كنت أذهب إلى الجليب يوميا أخرج ب1000 أو 1500 مخالفة، اليوم الحصيلة اليومية 100 مخالفة، وهذا دليل على وجود تقدم. وأضاف، بعد هذه الحملات أقمنا دراسة مرة أخرى على هذه الدوارات وجدنا أن 50 في المئة ممن يستعملها من الكويتيين، و30 في المئة من الأجانب، وهناك 20 في المئة موجودون في البيت، لم يخرجوا وهم الذين كانوا يقودون السيارات بدون رخص، لافتا إلى أن هناك فرقا شكلت باسم الرقابة الأمنية المرورية، قوامها 200 ما بين عسكري ومهني، وفاحص فني كل فرقة بها قرابة 25 شخصا، نحن نشخص المرض، ونقول لهم هذه نقطة سوداء لابد أن نقوم بمحوها، وتم توزيعها وهي تعمل الآن.

وأوضح أن هذه الفرق والسعي وراء معالجة المشكلة حاليا هو جزء من الإستراتيجية الموضوعة، وهي شيء يثلج الصدر، فنحن في طور القضاء على بعض المشاكل التي اختفى عنها الدور الرقابي، لافتا إلى أن رسائل الشكر التي تصل إليه من أهل الكويت زادته فخرا، لذلك سعى إلى إنشاء العديد من المواقع على الإنترنت واليوتيوب.

وأشار إلى أن نسبة المخالفات، ونسبة المخالفات الجسيمة من هذه المخالفات جسيمة، فلو لدينا 70 ألف مخالفة نسبة المخالفات الجسيمة منها 43 ألف مخالفة، مثل كسر الإشارة الضوئية وهي حمراء، القيادة في حالة سكر، قيادة مركبة عكس السير، لافتا إلى أن من تم إبعادهم من لا يريدون أن يسيروا طبقا للقانون، ومخالفتهم ليست أول مخالفة أو الثانية أو الثالثة، فهل أنتظر أن تحدث جريمة على الإشارة الحمراء، ويقتل شخص وأقول هذه مخالفة ليست جسيمة، لذلك أبعد هذا الشخص ولكني أبعده بحق، بعد التحقيق معه. قدمت نقابة الصحافيين الشكر للعلي على اللقاء متمنية موافقة الإدارة العامة للمرور على الموافقة على تسهيل أمور الصحافيين المقيدين في جدول النقابة من خلال ملصق يتم تصميمه من خلال النقابة ويوضع على سيارات الصحافيين لتسهيل مهامهم، فأكد العلي عدم ممانعته إلا أن الأمر يحتاج موافقة أكثر من جهة.

تكريم العلي من نقابة الصحافيين (تصوير: محمود عبيد)